«يا ريت» التي تتكرّر

بسمة النسور

«يا ريت»... قالها فريد الأطرش في أغنيته «ياريتني طير وطير حوالليك، مطرح ما تروح عيوني عليك»، وكرّرتها سميرة توفيق في أغنية من الموروث الشعبي: «يا ولا بيك، ريت الوجع يا زين»، وفي أغنية أكثر حداثةً غنّت «معشوقة الختيارية»: «ريتني خاتم بيدك ريتني، ريتني شامة ع خدك ريتني، ريتني خيط بعباية. ريتني صفحة بحكاية، ريتني ببيتك مرايةٍ كل صباح تشوفني». كما قالتها فيروز في أغنية تحمل العنوان نفسه: «يا ريت منن مدّيتن إيديّ وسرقتك». وقبل ذلك بزمن طويل غنّت في صباها: «يا ريت إنت وأنا بالبيت، شي بيت أبعد بيت».

ولم تنجُ أمّ كلثوم من حالة التركّي والأسى والتسوّل العاطفي، حين سلطنت في أغنية «أنا في انتظارك»، فأشجت عشّاق صوتها بمقطع ردّدته مراراً: «يا ريت يا ريت يا رتني عمري ما حبيت»، وكذلك حين ختمت أغنية «أمل حياتي» مردّدةً، في تعبير عن الرغبة في التشبّث باللحظة: «ياريت زماني ما يصحّنيش».

تمثّت صاحبة الصوت الذهبي، فايزة أحمد، في رائعتها «خليكو شاهدين على حبينا» قائلةً: «يلّي وخداك الليالي، يا ريتني طول العمر جنبك، يلي وحشاني عينك، يا ريتني طول العمر جنبك، حنسنّني ونسنّني يا ريت العمر يسنّي». والحقّ أنّ الأمثلة في هذا السياق ستطول وتتنوّع وتتعدّد إلى ما لا نهاية، إذا قمنا بعملية رصد وحفر وتتبّع في الموروث الغنائي العربي، المُكتظ بالأمنيات الحالة التي تُعبّر عن العجز وقلّة الحيلة، اللذين يرافقان في العادة حالة العشق وتوابعه من الوَله والتذلّل للحبيب. القاسي، «المُلتَش»، المتجاهل لمعاناة العاشق الولهان المعذّب.

وإذا ما سلّمنا أنّ الفنّ انعكاسٌ لثقافة الشعوب، وتجسيدٌ لآليات تفكيرها، ولطرائق تعبيرها، وتعبير عن مزاجها وطقسها النفسي وملامح واقعها المعاش، يمكننا الاستنتاج بسهولة أنّنا أمّة «يا ريت» بجدارة، مصطلح حاضر بقوّة في خطابنا، رغم أنّه من المفترض أنّنا نؤمن، بحسب المنطوق الشعبي، أنّ «كلمة ياريت لا تعمّر بيت». غير أنّنا، وفي تناقض سافر، نتّكئ عليها عند أيّ مأزق أو مطبٍّ يعترض مسار حياتنا في تعبير عن قدرية عاجزة قاصرة، فإذا تعرّض أحدنا لحادث سيّارة فقد يقول: «يا ريتني ما طلعت من البيت»، ولو أحرقت ربّة منزل طبختها ستقول بغضب: «يا ريتني ما اعتمدت على بنتي الكسولة في المولد»، ولو خسر مستثمر أمواله في البورصة سيقول: «يا ريتني ما غامرت». ولو أوقع شخص بين صديقَين حميمَين لقال: «يا ريتني ما فتحت تمّي». «يا ريت» هنا بمثابة تحايل مفضوح على الإقرار بالخطأ، وتحميل مسؤوليته للأقدار، في إغفال مكشوف لدور الإرادة، مع الإدراك التامّ أنّ هذه العبارة ما هي إلّا تعبير عن الاستسلام للنتائج المؤسفة التي تترتّب من سلوكاتنا وتوقّعاتنا وأمنياتنا غير القابلة للتحقق.

وعليه، لعلّ الوقت قد حان لشطب هذه الكلمة من قاموسنا بغية التخلّص من تبعاتها غير المشرقة، لأنّها لن تُفضي بنا إلى أيّ نتيجة تذكر، بل تأسرنا وتقعدنا مهزومين في لحظة الفشل والضعف والانقياد والتنصّل، وتعفينا من تحمّل مسؤولية الفعل الحقيقي الكفيل بإحداث ثورة حقيقية على الواقع، عوضاً من الاستكانة والاكتفاء بالندم والتحسّر واللطم، والمضي في لعب دور الضحية غير المُقنع، المُكتفي بمواجهة المطبّات بعبارة «يا ريت اللي جرى ما كان»... رغم أنّه جرى وكان.

أن توسع محكمةٌ العرض أمام التونسيين

المهدي مبروك

أعادت المحكمة الإدارية في تونس إلى سباق انتخابات الرئاسة، في قرار تاريخي، ثلاثة مترشّحين، ليصبح المترشّحون ستّة، بعد فيهم الرئيس الحالي قيس سعيّد. والطريف أنّ الثلاثة يمثّلون عائلات سياسية مختلفة تمثّل الإرث السياسي التقليدي لتونس الحديثة. وقد أضافت المحكمة في جلستها العامة عبد اللطيف المكّي، وهو أحد وزراء حركة حركة النهضة بعد الثورة، كما كان وزيراً للصحّة مباشرة قبل الانقلاب في حكومة إلياس الفخفاخ، وقاد معركة البلاد ضدّ «كوفيد 19»، ويسمّيه مناطيس الحركة «الجنرال». استقال من «النهضة» بُعيد الانقلاب (25 يوليو/ تموز 2021) إثر خلافات حادّة مع قيادتها، وتحديداً خطّ راشد الغنّوشي. جُوبهت استقالته بانتقادات حادّة من إخوانه، واعتبروا ذلك طعنةً في الخلف تُوجّه للحركة وهي تواجه حملةً شرسةً من الاعتقالات قادها الرئيس الحالي. ذهب المكّي إلى تأسيس «حزب العمل والإنجاز»، ولكنّه بظلّ لدى الرأي العام «نهضويًا» أو على الأقلّ إسلامياً.

المرشّح الثاني الذي أنصفته المحكمة الإدارية منذر الزنايدي، وزير الصحّة في نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، اختار فرنسا منفًى له بعد الثورة. لم يتورّط في جرائم سياسية أو مالية تلاحقه، يُحسب على جناح المعتدلين والمنفتحين في العائلة الدستورية (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي)، وترأس سابقاً فريق الترجّي الرياضي، أكبر الفرق الرياضية التونسية. رجل أعمال وله صلات وثيقة مع أوساط الأعمال والمال في البلاد، التي ضاقت ذرعاً بالتضييقات التي تلاحقهم.

المترشّح الثالث الذي انضمّ إلى المتسابقين عماد الدايمي، مدير ديوان الرئيس السابق المنصف المرزوقي، يقيم أيضاً في منفاه الفرنسي. عاد منه بعد الثورة، وقد هرب إلى فرنسا إبان حكم بن علي، وعاد إليها في مفارقة عجيبة بعد الانقلاب مُجدّداً. عُرف الدايمي بعد انتهاء تجربة حكم الترويكا بإدارته ضمن رقابة شهير تخصّص في فضح الفساد. خاض صراعات قضائية مع مؤسّسات ومواقع نفوذ، منها الاتحاد العام التونسي للشغل، نشأ في الجنوب التونسي، ومنها يستمدّ مشروعيته وجواهته. ابدولوجيا يُعَدّ من المحافظين، وهو أقرب إلى خطّ المرزوقي؛ الهوية العربية مع محافظة اجتماعية واستقامة خلقية. خاض صراعاً مع الانقلاب، وكان الصوت الجريء منذ بداية حملة التوقيفات الانتخابية.

على هذا النحو، وسّعت المحكمة الإدارية أمام التونسيين العرض السياسي، ليجدوا أنفسهم أمام خيارات عديدة، خصوصاً إذا ما استحضرنا المرشّحين الثلاثة الأوائل الذين وافقت عليهم الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات؛ العيّاش الزمّال، رجل الأعمال وعضو البرلمان الأسبق والقريب جدّاً من بقايا حزب التجمّع المنحلّ، وأمين عام حزب حركة الشعب زهير المغزاوي ممثّلاً طيفاً واسعاً من القضائل السياسية العروبية، إضافةً إلى الرئيس سعيّد الممثّل تياراً شعبوياً مناهضاً منظومة الثورة ومشهديها السياسي والثقافي.

ستظلّ التفاصيل القانونية مفتوحةً لجدل حادّ بين فقهاء القانون، خصوصاً في ظلّ تصريحات مقتضبة أعلن فيها رئيس الهيئة العُليا المستقلّة للانتخابات فاروق بوعسكر أنّ القرار النهائي في قبول المترشّحين «يظلّ من اختصاص هيئته، وليس المحكمة، وأنّه سيعلن المقبولين بعد «اطّلاعه على حيثيات الحكم»، وهذه تصريحات قد أثارت خشيةً حقيقية من أن تلعب الهيئة مرّة أخرى دور المصفاة التي تنتقي من سيناقس الرئيس، ويقطع الطريق على تأسيس «حزب العمل والإنجاز»، ولكنّه يظلّ لدى الرأي العام «نهضويًا» أو على الأقلّ إسلامياً.

السياسي الواسع للناخبين، وذلك ما سيكون مُحفّزاً لإقبال على الانتخابات التشريعية، خصوصاً أنّ الانتخابات التي انتظمت كلّها خلال فترة ما بعد الانقلاب شهدت عزوفاً غير مسبوق. ففي آخر انتخابات (ديسمبر/ كانون الأول 2023) التي اختار فيها المواطنون ممثّليهم في المجالس المحلّية (الغرفة النيابية الثانية)، لم يتوجّه إلى صناديق الاقتراع سوى ما يناهز 11%. ستكون لهذه المؤشّرات القانونية كلّها تداعيات سياسية مهمّة في السباق الانتخابي، خصوصاً في ظلّ الأرقام المتوقّع في نسبة الإقبال على الانتخابات المقبلة. والأرجح أنّ الرئيس الحالي سيُجبّر على خوض دور ثان مع الأماكن الدينية في القدس. تاكل هذا الأخير بصورة كبيرة، ولم يبقَ أيّ مأزق لا يفوز من الدور الأول. المؤشّرات تفيد بأنّ هذا الأمر غدا حلماً بعيد المنال خصوصاً إذا ظلّ العرض السياسي السداسي قائماً. كما أنّ ديناميات التحالفات السياسية ستتشكل لنشهد، ربّما، تحالفات انتخابية غريبة، كأن يتحالف خصوم الأمس (ما قبل الثورة)، أي الإسلاميين والتجمّعيين، من أجل إلحاق الهزيمة بالرئيس الحالي، أو كأن يتحالف الإسلاميون مع القوميين من أجل إيقاف نزيف الشعبوية الذي يمثّلها سعيّد. المشهد الانتخابي مفتوح على الاحتمالات كلّها، بما فيها تأخير الانتخابات أو تغيير قواعد اللعبة من خارج القانون الانتخابي. لا ننسى أنّنا أمام حالة سياسية تفتقد إلى العقلانية في مناخ عدّة وقد تصل إلى حدّ العبث.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

إسرائيل والخطر الوجودي الفلسطيني

سمير الزبن

إسرائيلُ دولةٌ مهمومةٌ دائماً بخطر وجودي يتهدّدها، منذ ما قبل هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر (2023)، فجده في كلّ قضية تواجهها، وليس أدلّ على ذلك من المخاطر التي ناقشها مؤتمر هرتسليا في أعوام مضتْ، وهو المؤتمر الذي يفحص ميزان المناعة والأمن لإسرائيل، وفي كلّ مرّة يجد المؤتمر خطراً وجودياً يهدّد دولة إسرائيل. ويبدأ طيف المخاطر الوجودية التي استعرضها هذا المؤتمر من الخطر الديمغرافي الفلسطيني، مروراً بالخطر المتسلّح التقليدي لدول الطوق، وبالزحف الأصولي باتجاه إسرائيل، وصولاً إلى خطر التهديد النووي الإيراني، الذي ظهر بوصفه الخطر الأكثر تهديداً لوجود إسرائيل.

وليس مؤتمر هرتسليا الوحيد الذي روّج فكرة المخاطر الوجودية التي تواجه إسرائيل، بل تكاد هذه المخاطر تكون على لسان النخبة الإسرائيلية كلّها، الفكرية والسياسية والعسكرية، وكأنّها كلمةُ السرّ الكُبرى في إسرائيل، أو قضية إجماع بصرف النظر عن القضية التي يُعتبرها هذا الطرف أو ذاك تشكّل «الخطر الوجودي» الأبرز. ويعطي تكرار لازمة الخطر الوجودي الانطباع أنّ هذه المخاطر حقيقية، ما يجعل بعضهم يستنتج أنّ زوال دولة إسرائيل مسألةُ وقتٍ، وما علينا سوى الانتظار، فالزمن كفيلٌ بحلّ مشكلات الصراع الذي لا يسير في مصلحة قضية تواجهها، وليس أدلّ على ذلك من المخاطر التي ناقشها مؤتمر هرتسليا في أعوام مضتْ، وهو المؤتمر الذي يفحص ميزان المناعة والأمن لإسرائيل، وفي كلّ مرّة يجد المؤتمر خطراً وجودياً يهدّد دولة إسرائيل. ويبدأ طيف المخاطر الوجودية التي استعرضها هذا المؤتمر من الخطر الديمغرافي الفلسطيني، مروراً بالخطر المتسلّح التقليدي لدول الطوق، وبالزحف الأصولي باتجاه إسرائيل، وصولاً إلى خطر التهديد النووي الإيراني، الذي ظهر بوصفه الخطر الأكثر تهديداً لوجود إسرائيل.

وليس مؤتمر هرتسليا الوحيد الذي روّج فكرة المخاطر الوجودية التي تواجه إسرائيل، بل تكاد هذه المخاطر تكون على لسان النخبة الإسرائيلية كلّها، الفكرية والسياسية والعسكرية، وكأنّها كلمةُ السرّ الكُبرى في إسرائيل، أو قضية إجماع بصرف النظر عن القضية التي يُعتبرها هذا الطرف أو ذاك تشكّل «الخطر الوجودي» الأبرز. ويعطي تكرار لازمة الخطر الوجودي الانطباع أنّ هذه المخاطر حقيقية، ما يجعل بعضهم يستنتج أنّ زوال دولة إسرائيل مسألةُ وقتٍ، وما علينا سوى الانتظار، فالزمن كفيلٌ بحلّ مشكلات الصراع الذي لا يسير في مصلحة قضية تواجهها، وليس أدلّ على ذلك من المخاطر التي ناقشها مؤتمر هرتسليا في أعوام مضتْ، وهو المؤتمر الذي يفحص ميزان المناعة والأمن لإسرائيل، وفي كلّ مرّة يجد المؤتمر خطراً وجودياً يهدّد دولة إسرائيل. ويبدأ طيف المخاطر الوجودية التي استعرضها هذا المؤتمر من الخطر الديمغرافي الفلسطيني، مروراً بالخطر المتسلّح التقليدي لدول الطوق، وبالزحف الأصولي باتجاه إسرائيل، وصولاً إلى خطر التهديد النووي الإيراني، الذي ظهر بوصفه الخطر الأكثر تهديداً لوجود إسرائيل.

وليس مؤتمر هرتسليا الوحيد الذي روّج فكرة المخاطر الوجودية التي تواجه إسرائيل، بل تكاد هذه المخاطر تكون على لسان النخبة الإسرائيلية كلّها، الفكرية والسياسية والعسكرية، وكأنّها كلمةُ السرّ الكُبرى في إسرائيل، أو قضية إجماع بصرف النظر عن القضية التي يُعتبرها هذا الطرف أو ذاك تشكّل «الخطر الوجودي» الأبرز. ويعطي تكرار لازمة

> نقاش المخاطر صغيرةً أو كبيرةً بوصفها خطراً وجودياً، ليس في حقيقته سوى تعالنيه دولة إسرائيل

الآقوى في الشرق الأوسط هي في غاية الهشاشة، لأنّها تناقش الأخطار الوجودية باستمرار. ولا يمكن الاقتناع بأنّ هذا النقاش يكشف حقيقة تخفيها المعطيات السياسية والاقتصادية والتسليحية لدولة إسرائيل، والتي تقول إنّها ما زالت الدولة الأكثر تفوّقاً في المنطقة، وستبقى كذلك في المدى المنظور.

نقاش المخاطر صغيرةً كانت أم كبيرةً، بوصفها خطراً وجودياً، ليس في حقيقته سوى رُهاب تعانيه دولة إسرائيل، على عكس الاعتقاد السائد بأنّ إسرائيل مخاطر وجودية حقيقية، لأنّ إسرائيل بهاجس الخطر الوجودي، فهي لا تثق بأنّ انتصاراتها تحميها من هذه المخاطر الوجودية، ويبدو هذا الرُهاب يُفسد على إسرائيل انتصاراتها، كما تبدو عليها الصورة التي تقدّمها، أو كأنها تخاف من الانتصارات أن تُفسدها، كما كان وقع حرب 1967 على إسرائيل، التي جعلتها تتصرّف بعنجهية وتعالٍ في السنوات اللاحقة، لتجد نفسها ضحيّةَ التقصير الذي حصل في حرب 1973، وهو ما تكرّر خلال «طوفان الأقصى» 2013.

تصوير إسرائيل نفسها ضحيةً، أو عرضةً لأن تكون ضحيةً، جزء مكوّن للدولة العبرية، ومن خلال هذه الصورة تحاول إخفاء حقيقة الواقع في المنطقة، وحقيقة موقعها ودورها فيها، ومن هو في موقع الضحية ومن هو في موقع الجلاد، فمنذ حرب 1948، التي كانت موازين القوى فيها مختلّة لصالح العصابات الصهيونية ساعة وقوع الحرب (حقائق كشفتها الوثائق الإسرائيلية والمؤرّخون الإسرائيليون الجُدد، ورغم أنّ هذه الحقيقة كانت معروفة عند القادة الهشاشة)، كانت الصرخات الصهيونية تقول إنّ اليهود يواجهون خطراً وجودياً. منذ بدايتها، قصة التهديد الوجودي مختلقة لوحش يلبس لبوس الضحية، ويريد أن يبقى في صورة الضحية مهما ارتكب من جرائم. ولذلك، تحاول إسرائيل دائماً أن ترسم لنفسها صورة الضحية، وهي الصورة التي تُرخب في ترسيخها لدى الرأي العام العالمي، للحصول على أقصى تعاطف، وأقصى دعم لجرائمها من الدول الغربية. ساعدت هذه الصورة في اختراق المجتمعات والرأي العام في الدول الغربية، وساهمت في ابتزاز هذا الغرب، فالرأي العام الغربي لا يتعاطف دائماً مع دولة إسرائيل، بل على العكس، في أحيان كثيرة، يعبّر عن استياء وإدانة لسياساتها الدموية في مواجهة الفلسطينيين. لكنّ صورة الضحية التي «تتعرّض لخطر وجودي» نجحت، إلى حدّ كبير، في إخفاء الجرائم الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين، على اعتبار أن من «حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها»، كما تكرّر التصريحات الغربية الرسمية، وأحياناً تترافق هذه التصريحات المدافعة عن إسرائيل بالأسف لسقوط ضحايا أبرياء المدنيين الفلسطينيين، وكأنّهم لا يسقطون بفعل الرصاصات الإسرائيلية، ونتيجةً مباشرةً لاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من ممارسة حرّيتهم في أرضهم.

ومن أجل الحفاظ على صورة الضحية، أطلقت إسرائيل على جيشها اسم «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ما يوحي بأنّ مهمّاته دفاعية، وليست عدوانية، وحتّى حرب إسرائيل المدمّرة في عام 1967 دافعت عنها إسرائيل بوصفها حرباً للدفاع عن الوجود اليهودي المُهدّد، التي لم تترك أمام إسرائيل من خيار سوى دفاعها عن نفسها، في مواجهة الخطر الوجودي العربي بشنّها الحرب ضدّ الدولتَين (مصر وسورية)، ولكنّها احتلت الضفّة الغربية الفلسطينية من الأردن، الدولة الضعيفة.

في كلّ مرّة تدّعي فيها إسرائيل أنّها تواجه خطراً وجودياً، وتلبس لبوس الضحية وتذرف الدموع، تكون على أهبة الاستعداد لشنّ عدوان جديد. و«الخطر الوجودي» تعبير يتكرّر كثيراً في إسرائيل هذه الأيّام، ما يجعل الحرب الإسرائيلية لتدمير غزّة مستمرّة، حتّى ينتهي هذا الخطر الوجودي، الذي لا ترى إسرائيل انتهاءه إلا بالقضاء على الفلسطينيين بوصفهم الخطر الوجودي الأكبر.

(كاتب فلسطيني في السويد)

هل من عاقل يوقف الخطورة؟

داود كتّاب

بعد أن خرج علينا الوزير الإسرائيلي العنصري، إيتمار بن غفير، بتصريحاته المتطرّفة عن حقّ اليهود في الصلاة في أرض الحرم القدسي (المسجد الأقصى) وضرورة بناء كنيس يهودي في ما سمّاه جبل الهيكل، خرج علينا مسؤولون إسرائيليون برفض ما جاء به المذكور. وتركّز ما قاله مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي، في أنّ تصريحات بن غفير مرفوضةٌ، وفي أنّ الستاتيكو (الوضع القائم) في المسجد الأقصى، أو ما سمّاه جبل الهيكل، لم يتغيّر.

واضح لأيّ مراقب للوضع في المسجد الأقصى أنّ الاتّفاق العثماني في القرن السابع عشر الذي نظّم الأمور الخاصّة بالأماكن الدينية في القدس وبيت لحم قد تآكل بصورة كبيرة، ولم يبقَ أيّ معنى لـ «ستاتيكو» التي تعني إبقاء الأمور كما هي الشهر الماضي (أغسطس/ آب) بختلف كلّيا عمّا كان عليه قبل انتفاضة الأقصى عام 2000، ويختلف كثيراً عمّا كان عليه عام 1878، عندما أصدر السلطان عثمان الثاني فرمانه بشأن كيفية التعامل مع الأماكن الدينية في القدس. تآكل هذا الاتّفاق يتطلّب الوعي والعمل الدؤوب وفي يونيو/ حزيران 1967، قرّرت الحكومة الإسرائيلية أن إدارة جبل الهيكل/ الأقصى ستبقى في أيدي إدارة الأوقاف الأردنية، وسيُمنَح غير المسلمين الحقّ في الزيارة للسائحين. وكان من المعتاد أن تُحضر الشرطة إدارة الأوقاف مسبقاً بزيارة هذه الجماعات، وعدم السماح لها بزيارة مجموعات أكبر من ثلاثة أشخاص في المرّة الواحدة، عندما يرافقهم ضابط شرطة وحارس الأوقاف، للتأكّد من عدم صلاتهم أو التسبّب في استفزازات. وبدءاً من عام 2017، بدأت الشرطة، بدعم غير رسمي من السياسيين الإسرائيليين، بإبعاد حرّاس الأوقاف عن مرافقة المجموعات اليهودية. وتغضّ الشرطة الإسرائيلية الطرف عن حقيقة أنّ اليهود يقيمون الصلاة الصامتة المسلمين تعادل مكانة الكعبة المشرّفة»، وأفاد الكيلاني أيضاً، في مقابلة حصرية، الصحافي المقدسي خليل العسلي، بأنّ المسلمين «على يقين من أنّ من حقّهم الوصول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه، وأنّه قلب فلسطين النابض، ومركز قضيتها، والقضية التي استشهد من أجلها الآف الصحابة وصحابة الصحابة، بالإضافة إلى من حاربوا إلى جانب صلاح الدين الأيوبي. ومن أجل تحرير المسجد الأقصى جرت معارك مؤتة واليرموك وأجنادين وحطّين وعين جالوت. بالإضافة إلى المعارك التي خاضها الفلسطينيون في العصر الحديث، بدءاً من الثورة العربية الكبرى عام 1916، وثورة 1936، ومعارك تحرير القدس وباب الواد، وسيواصل الفلسطينيون والمسلمون النضال دفاعاً عن المسجد الأقصى، حتّى يعود إليه الشرف والعزّة مرّة أخرى».

> قد يؤدّي ما يحدث في القدس، وبالذات ما يتعلّق بالأقصى، إذا لم يُلجَم المتطرفون اليهود إلى حرب دينية

ستقطب الموقع المتخصّص بشأن القدس أيضاً رئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط والإسلام في إسرائيل (ميساي)، والمحاضر في كلّية القاسمي الإمارات وجامعة رايخمان بإسرائيل، البروفيسور إسحاق رايتر، الذي بيّن أنّ مصطلح الوضع الراهن في الأماكن المقدّسة صيغ في منتصف القرن التاسع عشر في محاولة لتحديد حقوق الطوائف الدينية المشتركة وتجميدها في الأماكن المقدّسة. وفي يونيو/ حزيران 1967، قرّرت الحكومة الإسرائيلية أنّ إدارة جبل الهيكل/ الأقصى ستبقى في أيدي إدارة الأوقاف الأردنية، وسيُمنَح غير المسلمين الحقّ في الزيارة للسائحين. وكان من المعتاد أن تُحضر الشرطة إدارة الأوقاف مسبقاً بزيارة هذه الجماعات، وعدم السماح لها بزيارة مجموعات أكبر من ثلاثة أشخاص في المرّة الواحدة، عندما يرافقهم ضابط شرطة وحارس الأوقاف، للتأكّد من عدم صلاتهم أو التسبّب في استفزازات. وبدءاً من عام 2017، بدأت الشرطة، بدعم غير رسمي من السياسيين الإسرائيليين، بإبعاد حرّاس الأوقاف عن مرافقة المجموعات اليهودية. وتغضّ الشرطة الإسرائيلية الطرف عن حقيقة أنّ اليهود يقيمون الصلاة الصامتة بصمت على طول الجدار الشرقي للحرم، وبالقرب من باب الرحمة، وفي الآونة الأخيرة، تؤدّي الصلاة بصوت عالٍ.

ويضيف أنّ الحكومة الإسرائيلية تزعم أنها تحافظ على الوضع الراهن، كما التزمت به قبل أن يتوضّأ وزير الخارجية الأميركي جون كيري في صيف عام 2014 إلى تفاهم بين الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، «الذي يهدف إلى التأكيد أنّه لا ينبغي أن يكون هناك أي تغيير في الوضع الراهن». وفي يونيو/ حزيران 1967، قرّرت الحكومة الإسرائيلية أنّ إدارة جبل الهيكل/ الأقصى ستبقى في أيدي إدارة الأوقاف الأردنية، وسيُمنَح غير المسلمين الحقّ في الزيارة للسائحين. وكان من المعتاد أن تُحضر الشرطة إدارة الأوقاف مسبقاً بزيارة هذه الجماعات، وعدم السماح لها بزيارة مجموعات أكبر من ثلاثة أشخاص في المرّة الواحدة، عندما يرافقهم ضابط شرطة وحارس الأوقاف، للتأكّد من عدم صلاتهم أو التسبّب في استفزازات. وبدءاً من عام 2017، بدأت الشرطة، بدعم غير رسمي من السياسيين الإسرائيليين، بإبعاد حرّاس الأوقاف عن مرافقة المجموعات اليهودية. وتغضّ الشرطة الإسرائيلية الطرف عن حقيقة أنّ اليهود يقيمون الصلاة الصامتة بصمت على طول الجدار الشرقي للحرم، وبالقرب من باب الرحمة، وفي الآونة الأخيرة، تؤدّي الصلاة بصوت عالٍ.

ويضيف أنّ الحكومة الإسرائيلية تزعم أنها تحافظ على الوضع الراهن، كما التزمت به قبل أن يتوضّأ وزير الخارجية الأميركي جون كيري في صيف عام 2014 إلى تفاهم بين الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، «الذي يهدف إلى التأكيد أنّه لا ينبغي أن يكون هناك أي تغيير في الوضع الراهن».

«البُعبُع» وبشّار الأسد المُستبعَد والمُستعبَد

عبير نصر

إلى جانب التنظيرات الإجترارية، التي تندرج تحت أدبيات التشفّي والانفعال العبثي الخام، وترى في نظام بشار الأسد شرّاً خالصاً ينتزع ببعض التعاويذ الثورية، تُؤكّد قراءاتٌ تحليلية عدّة أنّ هذا النظام لا يمكن طمس ملامحه بسهولة حتّى بعد سقوطه، لأنّه لم يحمل، في خطاباته وممارساته، وخلال أكثر من نصف قرن، أيّ مشروع وطني أو قومي مُحدّد المعالم، مُختزلاً سورية في طُعمة عائلية أوقفت السوريين جميعهم على قدم واحدة: «والبُعبُع» جيش «جينوسايدي» يقتل بلا هوادة. وليس هناك نقاش ممكنٌ في مسمّى «سورية الأسد». فهذا الشكل العدمي للبلاد، أو لا شكل على الإطلاق. يرصد هذا التقديم مال الواقع السوري الراهن بحذافيره، بينما يتردّد أنّ بدائل الأسد ستكون على مقاس عصابته. سياسيون فاسدون، ومهرجون «وطنيون» بالجملة، خصوصاً أنّ ماكينة الرعب بعد عام 2011، استجلبت صوراً هزلية مهينة لبشّار الأسد. فهو «البطّة» و«الزرافة»، وهو «ذيل الكلب» الروسي، و«السفّاح» الذي كلّما زاد استعماله للعنف لاستعادة مكانته سقطت هيبته أكثر. القاب بدت فعلَ خروج عن كلّ ما هو مُقدّس، وتحدٍّ سافر لوحشية النظام نفسه. من هنا كانت بداية تداعي هيبة بانت شخصيته الكاريكاتيرية المنهزمة، التي جهد في إبراز عكسها كي لا يرجع بشراً بعدما أصبح «إلهاً» أو كاد (!)

وفي إحاطة موضوعية لهذا السقوط، تلوح مفارقةٌ غير مُتوقّعة سنجرّ بشّار الأسد، الذي لم يلعب على حبل مشدود بين المحور الإيراني والعودة العربية، لعلّ أهمّها أنّه كان آخر من التحق بركب المعزّين بمقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، فيما وصل اللواء علي مملوك مستشار شؤون الأمن الوطني في الرئاسة، ورئيس الوزراء حسين عرنوس، إلى طهران للمشاركة في المراسم. وهو غياب يسهل التوقّع الدقيق لمساءلته، خاصّة أنّه لا يتناسب أبداً مع مستوى وطبيعة علاقات التحالف الاستراتيجي بين الأسد وإيران، في وقت يبدو فيه تصريح المُرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي بأنّ «المقاومة هي هُوِيّة سورية ويجب الحفاظ عليها»، أشبه بـ«قرصة أذن» لتذكير الأسد المتمرّد

من تظاهرة في السويداء، 16 أغسطس 2024 (شادي الديبسي/ الأناضول)

وهذا ما تُرجم حرفياً في اللقطة الشهيرة داخل مطار حميميم، عندما منع ضابط روسي الأسد من اللحاق بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ايضاً عمدوا إلى تقزيم قادته مثيرين غِلّاً سياسياً مريراً لا يرتوي، بعدما أجلس وزير الدفاع السوري علي عبد الله أيوب على كرسي منخفض، مَمّا أظهره أقصر من بقية الحضور بكثير في مقرّ تجمّع القوات الروسية في دمشق، حيث لا صور للأسد، بل للرئيس بوتين، ووزير دفاعه، فحسب.

وتوازياً مع مرارة المشهدين وحساسيتهما السياسية، يُثار سؤالٌ ملحّ عن المضمون القيمي للإهانة المتعمّدة، ليتضح أنّ حجم الأسد ووزيره يتناسب و«السيادة» التي ابتلعها الحضور الروسي في مقابل حماية عرش الأسد. ويستدعي هذا الإذلال المنسجم عضوياً مع عوائد الأسدية نقاشاً ضرورياً بين السوريين عن كيان البلد ومعناه، ما يتجاوز الكلام الكسول عن الديكتاتورية والاستبداد، ووفق حتمية طبيعية تجعل من تداعي نظام الأسد مسرحَ الاستعراض السوري القادم.

وفي جذر ما تقدّم ذكره، علينا الجزم بأنّ نظام الأسد سقط فعلياً عندما تحوّل جيشه من حالة احتلال قسري لسورية إلى مُجرّد قوىً متشرذمةٍ هي الأضعف بين الميليشيات الطائفية التي استُقدمت بإشراف وتمويل إيراني. وبغضّ النظر عن صحّة أو مغالطة ما نشر عن رئيس أركان النظام السوري، العماد عبد الكريم إبراهيم، من أنّه «أجرى تحرّكات من دون علم بشّار الأسد»، من بينها زيارة طهران سرّاً لتوطيد العلاقة مع إيران، فثمّة مؤشّرات كثيرة تؤكّد استبعاد بشار الأسد، الذي ما زال يلعب على حبل مشدود بين المحور الإيراني والعودة العربية، لعلّ أهمّها أنّه كان آخر من التحق بركب المعزّين بمقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، فيما وصل اللواء علي مملوك مستشار شؤون الأمن الوطني في الرئاسة، ورئيس الوزراء حسين عرنوس، إلى طهران للمشاركة في المراسم. وهو غياب يسهل التوقّع الدقيق لمساءلته، خاصّة أنّه لا يتناسب أبداً مع مستوى وطبيعة علاقات التحالف الاستراتيجي بين الأسد وإيران، في وقت يبدو فيه تصريح المُرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي بأنّ «المقاومة هي هُوِيّة سورية ويجب الحفاظ عليها»، أشبه بـ«قرصة أذن» لتذكير الأسد المتمرّد بسبب بقائه بعد سنوات ملتهبة من الصراع المسلّح. بالتوازي، أصبح بشّار الأسد، المستبعد إيرانياً، مُستعبَداً روسيّاً بعدما أُجبر على تحييد نفسه عن أيّ فعالية من فعّاليات محور «المقاومة» الاستعراضية، الذي تجتمع تحت سقفه قوىً عدّة، برعاية إيرانية، وليس هذا اللتلباس والغموض إلّا المساحة المضبّبة لتخدّم الأسد بين مصالح الحليفَين المتنافرة. بدءاً من عدم مشاركته في اليوم العالمي للقدس، مروراً بعدم حضوره تشييع فؤاد شُكر، وصولاً إلى تجاهل نعي إسماعيل هنيّة، وليس آخرها امتناعه عن التعليق على حادثة مجدل شمس، التي أودت بحياة أطفال سوريين في الجولان المحتلّ... إلخ. أمّا زمن السؤال الأخلاقي الأكثر أهمّية الآن: فهو سبب اختفاء الأسد، ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزّة، باختيار لغة التنديد بعيداً عن خطابات التهديد والوعيد التي تشدّق بها عقوداً... أمّا الجواب الأكثر وضوحاً في السياق، فهو أنّه من الجليّ أن بشّار الأسد استوعب الدرس الأليم أخيراً، كما فعل أبوه قبله، وأدرك تماماً أنّ أيّ «بَعبَعة» تُصدّع رأس إسرائيل سيكون ثمنها رأس النظام نفسه. فعلياً لا شيء يوحي أنّ البركان السوري الملتهب منذ ستينيّات القرن الماضي يتّجه نحو الخمود، خاصّة بعد نزع السياسة من المجتمع بواسطة العسكر، في معادلةٍ صفريةٍ عجيبةٍ ارتبطت فيها قوّة النظام وجيشه حرفياً بإضعاف المجتمع وبناه الأهلية، وهذا ما جعله نموذجاً استثنائياً بين ثورات الربيع العربي. وفي أساس نسيج المفارقات، فجيش نظام الأسد، الذي كان ينادي بتحرير الجولان لأجل عيون «أبو سليمان»، بات الجيش مترجماً بين الذمّية واستعدادات التبعية والطاعات، لدرجة أنّه يعد في مقدوره إحداث أيّ فارق يُذكر، باستثناء جرّ الأسد إلى حافّة التجميد. وهو مصير مرتبط مع مخرجات النظام نفسه، وليس عارضاً أصابه، ولا هو في قطيعة معه.

وبين الخفّة المريبة لدفن الثورة السورية والثقل الفرجوي المهين لمشهديات سقوط الأسد، يبدو أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، التي اهتمت بمستقبل سورية في وقت مُبكّر من عهد حافظ الأسد، صدّقت في نبوءتها عندما توقعت انفراط الاستقرار القسري للبلاد بعد رحيله، إن لم يكن الرئيس الذي سيخلفه يوازي مستواه في الدهاء والخبرة، وهو ما حدث بالفعل.

(كاتبة سورية)

> صدقت نبوءة «سي آي إيه» بانفراط الاستقرار في سورية بعد رحيل حافظ الأسد، إن لم يوازه من يخلفه دهاءً وخبرةً

في ضرورة «العربي الجديد»

معن البياري

ليس من مديح الذات في شيء أن نقول، نحن في «العربي الجديد»، إن صدور صحيفتنا، في مثل هذا اليوم قبل عشر سنوات، كان ضرورةً إعلامية، الأمر الذي أكّدته، فيما بعد، قرائنُ وشواهدُ ومحكّ

الخيار العربي الجديد

برهان غليون

ما من شك في أنّ «العربي الجديد» تمثّل قصةَ نجاح ربّما لم يكن أصحابها أنفسهم يتوقّعونها، فقد تحوّلت، في أعوام قليلة، إلى واحدةٍ من أبرز الصحف اليومية المتداولة عبر الحدود العربية، والمفتوحة، لكُتّاب ومثقّفين ومناضلين من مختلف الأقطار والاتّجاهات والأفكار. وفرضت نفسها أفضلَ منبرٍ للحوار بين نُخَبٍ من مثقّفي جيل الثورات العربية.

لم يكن هذا النجاح وليد المصادفة، وإنّما نتاجَ رؤيةٍ مُتجدّدة للأحداث، ومحاولة جريئة للردّ على التساؤلات والإشكالات، التي طرحها (ولا يزال يطرحها) فشل أنظمة الحكم والإدارة العربية خلال نصف القرن الماضي في تلبية تطلّعات الشعوب، ما أدى إلى انهيارها، كما تشير ثورات العقد الثاني من هذا القرن.

أمّا أنا، وقد عايشتُ مشروع صحيفة العربي الجديد منذ نشأتها، فكانت أو كنتُ أرى فيها، محاولةً مزدوجةً لمراجعة أخطاء خيارات (واستراتيجيات) الحقبة السوداء التي عاشتها الشعوب العربية خلال نصف القرن الفائت، وتهافت طروحاتها، وإخفاقها، من جهة، ولتجديد ما أسمّيه «الخيار العربي»، الذي ظهرت أول محاولات تجسيده في الستينيّات من القرن الماضي، عندما توافقت شعوب العالم العربي، للمرّة الأولى، على برنامج عمل واحد، بنودُه الرئيسة: انتزاع القرار المستقلّ وتصفية ما تبقّى من آثار السيطرة الاستعمارية القديمة، وإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية البريطانية والأميركية والفرنسية التابعة لها، ومواجهة الأحلاف العسكرية المفروضة من الولايات المتّحدة وبريطانيا (حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور)، التي هدفت إلى زجّ الشعوب العربية في الحرب الباردة، والاستعاضة منها بالتضامن العربي، وبقدر الإمكان، بتجمّع الأقطار العربية، بعضها أو أكثرها، في وحدةٍ أو تحالفٍ يساعدها منفردةً ومجتمعةً في تعزيز استقلالها، بالإضافة إلى تدشين ثورة صناعية واجتماعية تهدف إلى التغلّب على التفاوت الطبقي الصارخ، وتحرير الريف من السيطرة الإقطاعية وشبه الاقطاعية، وإدماج نُخَبِه المُهمَّشة في الدورة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهو الشرط الأول لتكوين جماعةٍ سياسيةٍ حديثةٍ، أي أمّة موحَّدة ومتفاعلة ومتساوية.

لا يعني تجديد الخيار العربي (وليس هدفه) العودة إلى خيارات (ومشاريع) الخمسينيّات والستينيّات الوحدوية أو الاشتراكية التي أظهرت فشلها، إنّه يعني إعادة تقييم، أي نقد وتقويم هذا الخيار لبناء مشروع جديد يجيب عن السؤال، الذي يطرح علينا بعد نصف قرن من التخبّط والفشل والإخفاق: هل يمكن أن نستفيد من إرثنا المُشترك التاريخي والثقافي، ومن الموقع الجيوسياسي، لا للاحتراب والتناحر، وتغذية العداوات ومشاعر الكراهية بين الشعوب، وإنّما لتعزيز التعاون وزيادة فرص نجاحنا، منفردين ومجتمعين، في مواجهة حالة الانهيار الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والثقافي، التي صرنا إليها، ولمواجهة التحدّيات الضخمة التي تواجهنا؟... من الواضح أنّ الأمرَ لا يتعلّق هنا بالدفاع عن هُويّة قوميّة أو تأكيد انتماء مشترك أو البرهان على وجود أمّة واحدة أو أمم مُتعدّدة، وكلّها إشكاليات عفا عليها الزمن، وإنّما بوجودنا شعوباً مستقلةً حيّةً وفاعلةً يدعم بعضها بعضاً في منطقة أصبحت مسرحَ صراع مفتوح تتقاذف فيه الإمبراطورياتُ الضخمةُ الأقطارَ الصغيرةَ بإقدامها، كما يتقاذف اللاعبون الكرةَ في ملاعب كرة القدم الشعبية. يكفي لإدراك أهمّية إعادة طرح هذا الخيار أن نقارن بين ما عرفته حقبة الخمسينيّات والستينيّات من تضامن فاعل بين الشعوب العربية في مواجهة الضغوط الأجنبية، ومن إرادة قوية للتقدّم في صعيد التنمية الصناعية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية، وانتشار القيم والفِكَر التحرّرية، وانحسار الأيديولوجيات السلفية والانطوائية، وما شهدناه بعد السبعينيّات من أزمات وطنية واجتماعية وسياسية، كان لها الأثر الأكبر في انتشار الفوضى، وتعميم الفساد، واستفحال العنف، واليأس، والخراب.

> تحوّلت «العربي الجديد»، في أعوام قليلة، إلى واحدة من أبرز الصحف اليومية المتداولة عبر الحدود العربية، والمفتوحة، لكُتّاب ومثقّفين ومناضلين من مختلف الأقطار والاتّجاهات والأفكار
>
> الدولة والوطنية والديمقراطية والسلام والاستقلال والتقدّم معاركُ دائمةٌ لا نتوقّف عن خوضها، والصحافة هي أحد أبرز ساحاتها

كانت أهمّ منجزات خيار الانفصالية وتسعير الخلاف، بل العداء بين الأقطار العربية العودة المُظفّرة لعقود الوصاية والحماية الخارجية، وإعادة زرع المنطقة بالقواعد العسكرية الأجنبية أكثر من قبل، وانتشار الحروب الداخلية والأهلية، بما في ذلك الحروب التي تشنّها إسرائيل لتوسيع دائرة استيطانها ونفوذها الإقليمي، وتجذّر حكم الأوليغارشيّات العسكرية، وتحالف المافيات، إلى حدّ الاعتقاد بحقّها في توريث الدولة ملكيةً عقاريةً. ومن هذه «المنجزات» دخول طهران وجمهوريتها الإسلامية في التنافس على السيطرة الإقليمية، عبر مليشياتها الخاصّة، التي أصبحت تهدّد مصيرَ شعوبٍ عديدةٍ في المنطقة من العراق إلى اليمن إلى سورية إلى لبنان. ومنها على الصعيد الاقتصادي، التراجع عن مشاريع التنمية لصالح سيطرة الاقتصاد الريعي وأسواق المضاربة وهدر الموارد المحلّية، ومن ثمّ تردّي الأوضاع المعيشية، وتفاقم الاستقطابات الاجتماعية إلى حدّ القطيعة بين القلّة الغنيّة، المُحتكِرة لجميع الثروات، المادية والمعنوية، والأكثرية المُهمّشة والمُستبعَدة من كلّ قيمة ومستقبل واعتبار.

لم يُعزّز خيارُ الالتحاق من جديد بالسياسات الغربية، وتبنّي الخيارات النيوليبرالية اليمينية، وتسفيه فكرة التعاون والتضامن العربيَّين، كما كان يدّعي أصحابه تقوية شرعية النظم السياسية وتعميق الولاءات الوطنية وإلهام الشعور بالمسؤولية العمومية لدى الحاكمين والمحكومين، ولا ساهم في تأكيد حكم القانون وزيادة فرص الانتقال نحو الديمقراطية، كما لم يُقدّم أيّ حلّ للمسألة الفلسطينية. لقد أنتج بالعكس، مزيداً من الهزائم والنكسات العسكرية والأطماع التوسّعية الإسرائيلية، ومن انتشار الحروب الداخلية والقلاقل والاضطرابات، ومن تغوّلٍ لا سابق له لأنظمة الحكم الاستبدادية. وهذا ما أطلق ثورات الربيع العربي، التي كانت الردَّ الشعبيَّ على فشل الخيارات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، التي تبنّتها النُّخَبُ الحاكمةُ في العقود الخمسة الماضية.

بالتأكيد، ما كانت مراجعة هذه الخيارات ضروريةً لو كان التحدّي يتعلّق ببناء فنادقَ سياحيةٍ سبع نجوم، لكنّ الأمر يختلف إذا كان هدفنا الردَّ على الخراب العميم الذي طاول منظوماتنا الإنتاجية والسياسية والثقافية، وتفاقم العجز عن تأمين الحاجات الأساسية لأغلب السكّان، وتجنّب الثورات الدورية، التي تنذر بأن تكون أكثر دمويةً بكثير في المستقبل، ومواجهة مخاطر التصحّر والشحّ المائي والارتفاع الكبير في درجات الحرارة، التي تتهدّد منطقتنا أكثر من أيّ منطقة أخرى، ومعالجة الجوائح والأوبئة وانعدام الأمن الغذائي وتنامي معدّلات البطالة والهجرة ونزيف الأطر العلمية والتقنية. وليس أقلّ من ذلك أهمّيةً توفير وسائل الدفاع الذاتي وتطوير الصناعات الدفاعية التي تضمن الحفاظ على الأمن والسلام والاختراقات الأمنية في منطقة حسّاسة تتنازع السيطرة عليها التكتّلات الدولية والإقليمية، القديمة والصاعدة، من الصين إلى إيران، مروراً بالولايات المتّحدة وروسيا وأوروبا والهند، وغيرها.

تحتاج مواجهة ذلك كلّه إلى خيارات كُبرى، وخططٍ طويلةِ المدى، وتنسيق السياسات بين الأقطار، وتجميع الطاقات المادّية والصناعية والعلمية والتقنية في مستوى مناطقَ بأكملها، وتجاوز الانكفاء في حدود وطنية أصبحت ضيّقةً جدّاً لتوفير شروط التنمية الحضارية، وتطوّر قوى الإنتاج في عصر الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

للأسف، استُخدم فشل الوحدة المصرية السورية في العقود الماضية لتسفيه الرهان على أيّ شكلٍ من أشكال التعاون أو حتّى التضامن بين أقطار تنبض شعوبها بعواطف واحدة، وترى في تضامنها قوّةً لها، في وقت سعت فيه أكثر الدول، وفي مُقدّمها الدول الصناعية الأوروبية، إلى تجاوز خلافاتها ونزاعاتها التاريخية، وإلى تشكيل اتّحاد ضَمِنَ لها البقاءَ والمنافسةَ في سوق عالمية مفتوحة، والحفاظَ على الاستقرار والأمن والسلام في بيئة دولية مضطربة. هكذا وُضِعَت الشعوب العربية الفقيرة والضعيفة أمام خيارين لا ثالث لهما؛ الوحدة الشاملة، التي تعني الانصهار وتغييب الهُويّات القطرية أو المحلّية، وهي مستحيلة، أو الانفصال الكامل وتغذية مشاعر العداء والكراهية المتبادلة للحفاظ على النظم القائمة وانفراد كلّ منها بتقرير مصير شعبها، وإخضاعه بجميع الوسائل، بمعزلٍ عن أيّ ضغوط شعبية خارجية عربية، وهذا نعاين بعضَ تجلّياته في ردود الشعوب العربية، أو بالأحرى انعدام ردودها على ما يتعرّض له فلسطينيو غزّة من حرب إبادة جماعية، ومن قبله مجازر الأسد في سورية.

والواقع أنّ استبعاد هذا الخيار، الذي تسعى إلى تطبيقه الدول الأكثر تقدّماً، في آسيا وأفريقيا بعد أوروبا، لتواجه تحدّيات المنافسة الدولية المفتوحة، لم يرتبط بأيّ هدف وطني كما يدّعي أنصاره، وكما برهنت خمسةُ عقود ماضية عليه. لقد كان هدفه إجهاضَ الحركة الشعبية واستعادة النُّخَب المحلّية السلطةَ المطلقةَ بمعونة القوى الأجنبية وحمايتها، وقطع الطريق على أيّ فرصة للتقدّم نحو الديمقراطية، بل حتّى المشاركة الشعبية في أدنى صورها. هكذا أمكن لهذه النُّخَب المحلّية، التي سرعان ما تحوّلت إلى عصبة من المنتفعين أن تستعيد مواقعها في السلطة، وتدحر شعوبها، كما أمكن للقوى الغربية أن تستعيد نفوذها وتضاعفه في البلدان التي أجبرت سابقاً، تحت ضغط الشارع الشعبي، على الرحيل عنها. وقد لا قى هذا الخيار (ولا يزال يلقى للأسف) الترحيبَ والاستحسانَ من كثيرين من المثقّفين ورجال السياسة العرب، الذين ارتبط الخيار العربي في وعيهم بالناصرية، أو الذين اعتقدوا أنّ قطع أواصر القُربى بين الشعوب العربية شرطٌ ضروريٌّ لتقوية الدولة الوطنية، وتحقيق الديمقراطية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وهذا ما أظهر التاريخُ القريبُ نقيضَه، تماماً كما أكّد أنّ بديلَ الخيار العربي هو الخيار الغربي وإسرائيل. تماماً كما أكّد أن بديل الخيار العربي هو الخيار العربي وإسرائيل. ولا يعني هذا عداءً للغرب، ولا للشرق، وإنما تحويل الصفر العربي المكرّر إلى رقم.

باختصار، إعادة طرح مسائل التحرّر والتنمية، والتحوّل الديمقراطي، والمشاركة في بناء أجندة السياسة العربية للسنوات القادمة، لا تقتصر على نقد خيارات الحقبة السوداء الماضية. فلم تنجم هزيمة الحركة الشعبية في الخمسينيّات والستينيّات عمّا واجهته من مقاومات داخلية، وما تعرّضت له من حروب وانقلابات وتحالفات خارجية، أجهزت عليها بعد أقل من عقدين من الزمن فحسب، وإنّما أيضاً، وربما بشكل أكبر ممّا اعترى تكوينها من ضعف الرؤية، ونقص الخبرة، وسوء التحليل، وغلبة العاطفة على العقل، الذي ميّز معظم القوى التي تصدّت لمهام هذه المرحلة، ولعملية التغيير والتحديث، التي كنا ننتظرها منها. هذا ما كنت ولا أزال أرى فيه الرسالة الرئيسة لصحيفة العربي الجديد.

وأخيراً، لا الدولة ولا الوطنية ولا الديمقراطية ولا السلام ولا الاستقلال ولا التقدّم، مكتسبات ناجزة، إنّها معاركُ دائمةٌ لا نتوقّف عن خوضها، والصحافة هي أحد أبرز ساحاتها. لذلك، لا يسعنا في الختام إلّا أن نُحيّي صحيفتنا المتميّزة ومحرّريها وكُتّابها، الذين يدافعون بأقلامهم عن حرّيتنا، ويحيون الأمل في مستقبل بلداننا.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

الاعتراف بالدولة الفلسطينية و تشكيل الحكومة الفرنسية

ولاء سعيد السامرائي

بعد مرور أكثر من أربعين يوماً على الانتخابات التشريعية في بلدهم، لا يزال الفرنسيون ينتظرون من الرئيس ماكرون تعيين رئيس حكومة من كتلة القوى السياسية المتحالفة الفائزة تحت اسم الجبهة الشعبية الجديدة، إذ تعدّ هذه الفترة الطويلة سابقةً في تاريخ فرنسا السياسي منذ عام 1953. وقد تعلّل الرئيس إيمانويل ماكرون بداية بدورة الألعاب الأولمبية في باريس في يوليو/ تمّوز الماضي، لكنّ قرار حلّه للجمعية الوطنية الذي لم يحظَ بتأييد حتّى القريبين منه لم يأخذ بالاعتبار تنظيمَ دورة الألعاب الأولمبية في هذا التاريخ، ومثله قرار إجراء الانتخابات التشريعية في هذه الفترة القصيرة جدّاً، وعند قرب نهاية الألعاب الأولمبية.

ادّعى ماكرون أنّ سبب تأخّر تعيينه رئيس حكومة أنّه ليس هناك من فائز في هذه الانتخابات، لأنّ الجبهة الشعبية الجديدة ليست أغلبية في الجمعية الوطنية، علما أنّه يحكم أيضاً بأقلية، وقد اتُّخذت أكثر قراراته من دون أغلبية في الجمعية الوطنية. تلت ذلك حُجّة أخرى هي عدم استعداد الجبهة الشعبية الجديدة للحكم، وعدم اتّفاق أعضائها على اسم لرئيس وزراء، بسبب الخلافات بينهم، في محاولةٍ لشقّ وحدة اليسار وإضعافه ودفعه إلى التنازل عن برنامجه، الذي وعد به الفرنسيون، وانتُخِب من أجل تحقيقه، بالأخصّ منه فقرة «الاعتراف حالاً بالدولة الفلسطينية»، وحينما قدّمت الكتلة الفائزة بضعة أسماء، أخذ الإعلام يشيطن الأسماء المقترحة، وكأنّه مدفوع بأوامر لإسقاطها، ليُرسَل بعد ذلك اسمٌ آخر للإليزيه من حزب البيئة، ومع ذلك فقد ردّ الرئيس ماكرون، في مقابلة تلفزيونية قبل افتتاح الألعاب الأولمبية، على سؤال صحافي عن تشكيل الحكومة، وتقديم اليسار لاسم لوسي كاستيه لرئاسة الوزراء، فقال ماكرون إنّ المشكلة ليست بتقديم اسم، بل بالأغلبية التي ستتشكل، واعترف لأوّل مرّة علناً، قائلاً: «هُزِمْتُ لكن أحداً لم يفزْ؟ وأقول للأحزاب أن تتفاهم فيما بينها لتشكّل تحالفاً، وهو ما يريده الفرنسيون». يتّضح من كلام الرئيس أنّه يتهرّب من تعيين رئيس وزراء من كتلة الفائز بالانتخابات، ويتلاعب بالكلمات مناقضاً أقواله نفسها بأنه إذا كان هناك خاسر، فهناك حتماً فائز، لكنّه ببساطة يرفض فوز اليسار، الذي لم يكن في حساباته عند حلّ الجمعية الوطنية.

> إعلان الدولة الفلسطينية من كتلة اليسار الفرنسي سيضيّع عمل ماكرون واللوبي الصهيوني، عقدين، لتغييب القضية الفلسطينية

المتعارف عليه في مثل هذه السياقات أن يتّصل الرئيس بالحزب الفائز، ويطلب اسماً لتعيينه رئيساً للحكومة التي سيشكلها فقط، لكنّ الرئيس يماطل بشكل غريب منذ نهاية الانتخابات التشريعية. وبدل أن يُعيّن رئيسَ حكومةٍ من اليسار، احتفظ بحكومته المستقيلة لـ«تسيّر الأعمال»، من دون أيّ صلاحيات كبيرة وفقاً للدستور، ورغم ذلك فإنّ هذه الحكومة استمرّت في العمل حكومة دائمة تصدر قرارات ليست من صلاحيتها، بل من صلاحيات الحكومة التي يشكّلها رئيس الوزراء الجديد الفائز في آخر انتخابات. لقد أثارت هذه المناورات غير الدستورية عدة سياسيين وقانونيين متخصّصين، وفي مقدّمتهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق في عهد الرئيس الراحل، جاك شيراك، دومينيك دوفيلبان، الذي قال بحدّة غير معهودة: «يمكن للرئيس في هذه الحالة أن يأخذ بعض الوقت، لكن لا أن يأخذ وقته كلّه، وينشغل بكتابة رسائل للصحافيين بدل تعيين رئيس حكومة». وللمرّة الأولى، عبّر أكثر من أستاذ قانون ومتخصّص ومحامٍ عن دهشتهم لتعامل ماكرون مع انتخابات تشريعية ومع نتائجها، بطريقةٍ لا تخدم استقرار الدولة، وتسيء إلى سمعة فرنسا، وإلى مصداقية أحزابها وديمقراطيتها بنظر الفرنسيين والعالم.

يبدو واضحاً أنّ تأخّر الرئيس ماكرون عن الاتصال بالكتلة الفائزة لم يكن بسبب الألعاب الأولمبية، وهذا ما أشار إليه أكثرُ من سياسي وقانوني، ولا علاقة له بقضية الأغلبية، فالحُجّةُ مردودةٌ على صاحب الأغلبية النسبية في الجمعية الوطنية نفسه، بل لها علاقة وثيقة ببرنامج الحزب، وبالأخص بقرار زعيمه جان لوك ميلانشون «الاعتراف في أوّل أسبوعين من الوصول إلى السلطة بالدولة الفلسطينية»، وهو الأمر الذي يرفضه ماكرون بشكل كامل، لأنّه يرى «أنّ الوقت لم يحن لمثل هذا الاعتراف»، ولأنّه من المؤيدين والداعمين بقوّة لحكومة الاحتلال، ولحربها ضدّ الشعب الفلسطيني، وهذا هو أيضاً سبب استبعاد زعيم الحزب ميلانشون من تولّي منصب رئاسة الوزراء، الذي ردّ بالقول إنّه لا يهتمّ بالحصول على منصب رئيس الوزراء، بل إنّ هدفه هو الانتخابات الرئاسية لعام 2027. ليس ذلك فحسب، بل شمل الاستبعاد من منصب رئيس الوزراء نوّاباً في حزب فرنسا الأبية، ممّن يتميّزون عن غيرهم من النواب في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وإدانة الحرب الهمجية عليه، سواء في الجمعية الوطنية أو في المناسبات، التي حشّدوا لها لدعم الشعب الفلسطيني، مثل رئيسة كتلة حزب فرنسا الأبية في البرلمان النائبة ماتيلد بانو، والسياسي البارع ومنسّق الحزب، إيمانويل بومبار. ورغم تقديم الجبهة الشعبية الجديدة اسماً من خارج حزب فرنسا الأبية، مثل لوسي كاستيه من حزب البيئة، لرئاسة الوزراء، فإنّ الرئيس ماكرون رفض تعيينها لتمسّكها في لقائه معها ومع ممثلي اليسار بتنفيذ برنامج الجبهة، ونيّتها تعيين وزراء من حزب فرنسا الأبية في تشكيلة حكومتها. إنّ إعلان الدولة الفلسطينية من كتلة اليسار سيكون ضربةً كبيرةً، وضياع عمل ماكرون واللوبي الصهيوني، عقدين، لتغييب القضية الفلسطينية عن الفضاء الفرنسي، وهو ما لا يمكن قبوله من الرئيس، ولا من اللوبي، ولا حتّى من بعض الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة العنصرية، التي تساند اليوم حرب الإبادة الصهيونية في غزّة، لأنّ ذلك سيعيد القضية الفلسطينية بقوّة إلى الساحة الفرنسية، ويقضي على القوانين والإجراءات التي اتّخذت لتشويه وتجريم المدافعين عن الحقّ الفلسطيني، وخصوصاً الفرنسيين من أصول عربية.

إزاء هذا التعنّت ورفض الاعتراف بنتائج الاقتراع الديمقراطي للشعب الفرنسي، ورغبة الرئيس ماكرون في تشكيل الحكومة بنفسه، واختيار رئيس وزراء على هواه في خرق للدستور، قرّرت الجبهة الشعبية الجديدة استخدام المادة الـ 68 من الدستور، التي تتيح إقالة الرئيس من منصبه، وهو إجراء يتّخذ في حال عدم التزام الرئيس مهامه التي يُحدّدها الدستور، كذلك قرّرت عدم الموافقة على أيّ حكومة لا ترأسها لوسي كاستيه، علماً أنّه ليس هناك أيّ أغلبية لأيّ حزب في الجمعية الوطنية من دون حزب فرنسا الأبية، أو التجمع الوطني، الأمر الذي سيحبط مناورات ماكرون كلّها. كذلك دعت الجبهة إلى تظاهرات شعبية لمطالبة الرئيس باحترام الديمقراطية، واحترام تصويت الشعب على التغيير، ورفضاً لسياسته من غالبية الشعب الفرنسي.

بضراوة يحاول ماكرون وحزبه، ومعهم بقيّة الأحزاب، وخلفهم اللوبي الصهيوني، إبعاد الجبهة الشعبية الجديدة، التي فازت في الانتخابات التشريعية، عن الحكم، وبالطرائق كلّها، ولكن عبثاً حتّى الآن. وإضافة إلى ما يقوم به الرئيس، ومعه أتباعه في الأحزاب الأخرى، وجّه 51 نائباً من حزبه رسالةً إلى رئيسة البرلمان الأوربي روبيرتا ميتسولا يطلبون فيها رفع الحصانة عن النائبة الأوروبية فلسطينية الأصل ريما حسن، لمشاركتها في تظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في عمّان، في محاولة للنيل منها ومن هُويّتها، ونزع شرعية تعيينها الذي آلم حكومة الاحتلال نائبةً لرئيس لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوربي، والإساءة إلى حزب فرنسا الأبية، رغم أنّ مثل هذه الدعوة غير مقبولة وفق قانون الاتحاد الأوروبي، لكنّ حزب فرنسا الأبية ونوابه تصدّوا بقوّة لهذه المحاولات الخبيثة، ودعموا ريما حسن بالمبدئية نفسها، وبالانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ضدّ حرب الإبادة الصهيونية منذ 7 أكتوبر (2023).

(إعلامية عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads